في بيانها الختامي لقمة الكويت

دول مجلس التعاون تقر المساواة الكاملة بين مواطنيها

القمة توجه بتنفيذ مقترحات وثيقة سمو ولي العهد لتطوير مناهج التعليم

مباركة اتفاقية الدول الاعضاء لمكافحة الارهاب وتفويض وزراء الداخلية لتوقيعها

رفض الربط بين الارهاب والاديان السماوية وتحميل المسلمين مسئولية الممارسات الارهابية

اكد المجلس الاعلى وقوفه وتضامنه مع المملكة في مواجهة الارهاب وتأييد كافة الاجراءات التى اتخذتها للحفاظ على أمنها واستقرارها

المحافظة على استقرار سوق النفط ونمو الاقتصاد العالمى في اطار اوبك

اعتماد نظام تقييس خليجي وهيئة موحدة للتقييس مقرها الرياض

■ الكويت - بعثة اليوم

اختتمت القمة الرابعة والعشرون للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اعمالها في الكويت امس وقد تلا سعادة السيد عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بداية الجلسة البيان الختامي للقمة التي استمرت يومين وقد اوصت القمة بتنفيذ مقترحات وثيقة سمو ولي العهد لتطوير مناهج التعليم في دول المجلس وبارك اتفاقية الدول الاعضاء لمكافحة الارهاب كما فوض وزراء الداخلية بتوقيعها.

واعلن المجلس الاعلى رفضه الربط بين الارهاب والاديان السماوية أوتحميل المسلمين مسئولية الممارسات الارهابية. كما اكد وقوفه وتضامنه مع المملكة في مواجهة الارهاب وتاييد كافة الاجراءات التى اتخذتها للحفاظ على امنها واستقرارها.

واعتماد المجلس نظام تقييس خليجي وهيئة موحدة للتقييس مقرها في الرياض

ووجه بالعمل بقانون مكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية ابتداء من شهر يناير ووجه بتشكيل لجنة وزارية لدراسة جدوى ربط الدول الاعضاء بخط سكك حديدية ورحب بتشكيل محكمة خاصة في العراق

وفي ما يلي نص البيان الختامي للقمة

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت عقد المجلس الاعلى دورته الرابعة والعشرين فى مدينة الكويت بدولة الكويت يومى الاحد والاثنين من ٢٧ الى ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ برئاسة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى وبحضور اصحاب الجلالة والسمو...

•صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد ال مكتوم نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبى.. صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة ملك مملكة البحرين.

•صاحب السمو الملكى الامير عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود ولى العهد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطنى بالمملكة العربية السعودية.

صاحب السمو السيد فهد بن محمود ال سعيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الوزراء بسلطنة عمان

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة ال ثانى امير دولة قطر.

وشارك فى الاجتماع معالى عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عبر المجلس عن تهانيه وتمنياته الخالصة بنجاح العملية الجراحية التى اجريت مؤخرا لحضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وعودته الى ارض الوطن سالما معافى ومواصلة عطائه لشعب دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة والمساهمة فى تعزيز مسيرة التعاون المباركة مع اخوانه قادة دول المجلس.

واعرب اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون عن تقديرهم لاخيهم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة ال ثانى امير دولة قطر لادارته للدورة التاسعة لمنظمة المؤتمر الاسلامى بحكمة واقتدار ودوره الفعال فى التوصل الى قرارات ايجابية فى تعزيز التعاون بين الدول الاسلامية اثناء ترأس سموه منظمة المؤتمر الاسلامى.

واستعرض المجلس ما تحقق من انجازات فى مسيرة التعاون المشترك منذ الدورة الماضية للمجلس الاعلى فى كافة المجالات واجرى تقييما شاملا لمستجدات القضايا السياسية والامنية على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية فى ضوء احداث مرحلة جديدة تمر بها منطقة الخليج والعالم.

وحرصا من قادة دول مجلس التعاون على تعزيز مسيرة السلام والتعاون المشترك فى مختلف المجالات استعرض المجلس الاعلى تقارير المتابعة والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزارى فى المجال الاقتصادى بحث المجلس الاعلى مسيرة التكامل الاقتصادى لمجلس التعاون وأجرى تقييما لما انجز من خطوات من خلال ما رفع اليه بهذا الشأن من تقارير وتوصيات من المجلس الوزارى واللجان الوزارية والامانة العامة.

واطلع المجلس على تقرير عن سير الاتحاد الجمركى الذى بدأ تطبيقه والعمل به من بداية ٢٠٠٣ ميلادى وما تم اتخاذه فى اطار المجلس من اجراءات لتذليل ما اعترضته من صعوبات.. واكد على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتسهيل انسياب حركة السلع وازالة اى معوقات تحد من ذلك.

ولهذا الغرض وافق المجلس الاعلى على اقامة مركز المعلومات الجمركى فى مقر الامانة العامة الذى يربط ادارات الجمارك بدول المجلس آليا ويسهل تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركى فى هذا المجال.

واستعرض المجلس الاعلى التقرير المرفوع عن السوق الخليجية المشتركة حول ما اتخذ من خطوات لتنفيذ البرنامج الذى اقره فى دورته الماضية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة فى موعد اقصاه نهاية عام ٢٠٠٧ ميلادى.. واكد على ان تقوم اللجان المختصة باستكمال الاجراءات الخاصة لقيام السوق المشتركة وفق ذلك البرنامج مؤكدا على تطبيق المساواة الكاملة فى معاملة مواطنى دول المجلس معاملة مواطنى الدولة نفسها وازالة أية قيود قد تعيق تحقيق هذه المساواة.

واطلع المجلس على التقرير الخاص بالبرنامج الزمنى لاقامة الاتحاد النقدى واصدار العملة الموحدة فى موعد اقصاه بداية ٢٠١٠ ميلادى والمقر من المجلس الاعلى فى دورته الثانية والعشرين واحيط علما بالاجراءات المتخذة من وزراء المالية ومحافظى مؤسسات النقد والبنوك المركزية بشأن معايير ارتقاء الاداء الاقتصادى اللازمة لنجاح الاتحاد النقدى والجدول الزمنى لتنفيذ البرنامج.

ودعما لخطوات التكامل الاقتصادى بين دول المجلس واستجابة لمتطلبات الاتحاد الجمركى وتحقيقا لاهداف النظام الاساسى للمجلس والاتفاقية الاقتصادية اعتمد المجلس الاعلى النظام القانون الموحد لمكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية والعمل به بصفة الزامية اعتبارا من بداية ٢٠٠٤ ميلادى كما اعتمد النظام الاساسى لهيئة التقييس لدول المجلس والذى سيتم بموجبه انشاء هيئة خليجية موحدة للتقييس مقرها مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية هدفها مواكبة مايتطلبه قيام الاتحاد الجمركى من توحيد للمواصفات والمقاييس للدول الاعضاء وضمان سلامة وجودة السلع التى تدخل الى اسواق دول المجلس لما فيه صالح مواطنيها وتحقيق التنسيق المستمر بين اجهزة التقييس القائمة فى كل منها.

وفى مجال التعاون الكهربائى والمائى وبهدف الاستخدام الامثل لموارد المياه والكهرباء اكد المجلس على الالتزام بتطبيق المواصفات الكهربائية والمائية التى يتفق عليها فى اطار مجلس التعاون.

وحرصا من المجلس الاعلى على اهمية ربط دول المجلس بمختلف وسائل المواصلات التى تخدم تنقل المواطنين وتعزيز تواصلهم وزيادة حركة النقل التجارى انسيابا بين دول المجلس كلف المجلس الاعلى لجنة وزراء النقل والمواصلات باعداد دراسة جدوى اقتصادية لانشاء خطوط سكك حديدية تربط المجلس.

وفى مجال النفط اكد المجلس الاعلى حرصه على استقرار اسواق النفط العالمية والعمل على موازنة العرض والطلب فيما يحقق أسعارا مناسبة للنفط الخام بما فيه مصلحة المنتجين والمستهلكين ويكفل دعم الشعور بالمسئولية تجاه المجتمع الدولى اكد المجلس على العمل بتامين الامدادات النفطية لمواجهة أية ظروف طارئة تؤثر سلبا على استقرار اسواق النفط ونمو الاقتصاد العالمى فى اطار منظمة اوبك وبالتعاون مع الدول المنتجة خارج اوبك.

وفيما يتعلق بتفعيل التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية استعرض المجلس تقرير الامانة العامة والمرفوع بهذا الشان واكد مجددا اقراره للمضى قدما لتعزيز التعاون بينهما وتقوية علاقات مجلس التعاون مع الجمهورية اليمنية لما فيه خير شعوبها.

واطلع المجلس الاعلى على اخر التطورات بشأن العلاقات الاقتصادية لدول مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية واخذ علما بسير المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الاوربى للوصول الى اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين واصدر تفويضا للمجلس الوزارى للتوقيع على ما سيتم التوصل اليه من اتفاقيات بين المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.

وتأسيسا على القرارات التى اتخذها المجلس الاعلى بشأن التعليم وخاصة ما ورد فى وثيقة الاراء لصاحب السمو الملكى الامير عبدالله بن عبدالعزيز وادراكه لاهمية التطوير الشامل للتعليم تابع المجلس الاعلى مسيرة العمل فى مجال تنفيذ الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام وكذلك مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن التعليم والبحث العلمى والدراسة التى اعدها فريق الخبراء تنفيذا لقرار المجلس لدورته الثالثة والعشرين بشأن التوجهات الخاصة بالتعليم بتبنى المقترحات الواردة فى الدراسة واتخاذ الاجراءات اللازمة والخطوات التنفيذية لتحقيقها كما تابع المجلس الاعلى الجهود المشتركة التى تقوم بها الدول الاعضاء فيما يخص تمثيل القرارات الصادرة فى مجال توظيف القوى العاملة والخطوات التنفيذية لتحقيقها كما تابع المجلس الاعلى الجهود المشتركة التى تقوم بها الدول الاعضاء فيما يخص تنفيذ القرارات الصادرة فى مجال توظيف القوى العاملة والمواطنة وتسهيل انتقالهم بين دول المجلس.

وأكد المجلس على اهمية تعزيز فرص عمل المواطنين وتسهيل تنقلهم بما فى ذلك مد مظلة الحماية الامنية والمساواة فى التوظيف فى القطاعين العام والخاص.

وفى مجال التعاون القانونى اعتمد المجلس الاعلى الوثائق التالية..

مشرووع وثيقة الدوحة لنظام القانون الموحد لاعمال كتاب العدل لدول المجلس ومشروع النموذج الاسترشادى لاتفاقية التعاون القانونى والقضائى ومشروع وثيقة ابوظبى لنظام القانون الموحد للتوثيق والمصالحة لدول مجلس التعاون.

وتعبيرا عن التزام دول المجلس باهداف الامم المتحدة لصيانة السلم والامن الدوليين ودعم الجهود الدولية المتواصلة فى مكافحة الارهاب اكد المجلس الاعلى على توصيات وزارات الخارجية والداخلية والعدل بانضمام دول المجلس الى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الارهاب الدولي.

وفى مجال التعاون والتنسيق العسكرى اطلع المجلس الاعلى على نتائج الاجتماع الثانى والعشرين لاصحاب السمو والمعالى وزراء الدفاع والاجتماع الثانى لمجلس الدفاع المشترك وصادق عليها وعبر عن ارتياحه عن سير التعاون العسكرى فى مجالاته المختلفة وعما تم من خطوات وانجازات فى هذا الشأن.

وفى مجال التعاون والتنسيق الامنى اطلع المجلس الاعلى على نتائج الاجتماع الثانى والعشرين لاصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية وصادق عليها.. وحرصا من المجلس الاعلى على تعزيز التعاون والتنسيق الامنى المشترك لمكافحة الارهاب بارك ابرام اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الارهاب وفوض اصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية بالتوقيع عليها بصيغتها النهائية.

وتسهيلا لتنقل المواطنين بين الدول الاعضاء وافق المجلس الاعلى على ماتوصل اليه اصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية بشان تعميم تنقل المواطنين بين الدول الاعضاء بالبطاقة الشخصية فى اقرب وقت ممكن.

كما اطلع المجلس على قرار اصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية بشان توحيد بيانات جوازات السفر للدول الاعضاء ورحب بهذه الخطوة لتسهيل اجراءات سفر المواطنين ودفع مسيرة العمل المشترك فى دول المجلس وقرر احالة هذا الموضوع للجهات المعنية لاستكمال المتطلبات الفنية.

واطلع المجلس الاعلى على ماتوصلت اليه الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى من مرئيات بشان المعالجة الشاملة لقضايا السكان وقرر اعتمادها واحالتها الى اللجان الوزارية المختصة لوضع البرامج المناسبة لتنفيذها.

وبشان موضوع المرأة وتاكيدا لدورها الاقتصادى والاجتماعى والاسرى اطلع المجلس الاعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية وقرر احالتها الى الجهات المختصة فى هذا الشأن.

وكلف المجلس الاعلى الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات الجديدة التالية.

اولا / تقييم مسيرة مجلس التعاون خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية.

ثانيا / معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون.

ثالثا / دور القطاع الخاص في تعزيز التواصل بين ابناء دول مجلس التعاون واستعرض المجلس الاعلى المستجدات والاحداث الامنية محليا واقليميا ودوليا فى ظل مايشهده العالم اليوم من اعمال ارهابية خطيرة وتدارس تداعياتها واثارها على امن واستقرار دول المجلس بوجه خاص وعلى المنطقة والمجتمع الدول بشكل عام.

واعرب قادة دول المجلس عن استنكارهم وادانتهم الشديدة للاعمال الارهابية البشعة التى استهدفت المجمعات السكنية والتى نفذتها بعض الخلايا والعناصر الارهابية فى مدينة الرياض واشاد المجلس الاعلى بكفاءة وقدرة قوات الامن فى المملكة العربية السعودية على احباط المحاولات الارهابية الاجرامية التى اكتشفت مؤخرا فى مكة المكرمة والتى تستهدف المعتمرين وزوار بيت الله الحرام فى شهر رمضان المبارك بهدف نشر الرعب والفوضى والترويع فى مجتمعاتنا المسالمة والنيل من استقرارها وامنها.

واكد المجلس الاعلى مجددا وقوفه وتضامنه التام مع المملكة العربية السعودية وتاييدها لكافة الاجراءات التى اتخذتها للحفاظ على امنها واستقرارها كما اكد على الموقف الثابت والراسخ لدول مجلس التعاون بشأن ادانة كافة الاعمال والجرائم والارهاب بمختلف اشكاله وصوره ايا كانت الاسباب التى تتستر خلفها والتى تتنافى مع كافة الشرائع الدينية والقيم الانسانية والاخلاقية.. مؤيدين فى الوقت نفسه كل تحرك وتعاون دولى مكافحة الارهاب وقطع مصادر تمويله.

وازاء المحاولات المغرضة لبعض الوسائل الاعلامية للخلط والربط بين الارهاب والاسلام اكد المجلس الاعلى على رفضه المطلق ربط الارهاب باى دين او حضارة

ودعا الى عدم تحميل الاسلام والمسلمين مسئولية الاعمال او الممارسات البعيدة كل البعد عن روح الدين الاسلامى الحنيف والدخيلة على معتقداته السامية التى تدعو الى التعايش والتسامح والمحبة ونبذ العنف وتحريم ترويع الامنين والتعرض للمدنيين الأبرياء. واكد المجلس الاعلى على ضرورة قيام وسائل الاعلام بتفنيد هذه المحاولات والتنسيق للتصدى لها.

وفيما يتعلق بتطورات الاوضاع فى العراق وانعكاساتها على الاوضاع الاقليمية والدولية اكد المجلس الاعلى مجددا على ثوابت مواقفه المعروفة والمعلنة المتمثلة فى تعاطفه وتضامنه التام مع الشعب العراقى الشقيق فى محنته التى يعانى منها بسبب الاوضاع الامنية الراهنة ورفض كل مامن شأنه أن يؤدى الى تجزئة العراق وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة اراضيه والالتزام بمبدأ عدم التدخل فى شؤونه الداخلية ودعوة الاطراف الاخرى لاتباع النهج ذاته.

كما اكد المجلس على أهمية ان يكون للامم المتحدة دور حيوي فى العراق تمهيدا لتمكين الشعب العراقى من تقرير مستقبله السياسى فى اسرع وقت ممكن.

واعرب المجلس الاعلى عن ارتياحه للتوجهات الجديدة فى سياسة الولايات المتحدة الامريكية بشأن التعجيل فى نقل الحكم والسلطة للعراقيين ورحب بما صدر عن مجلس الحكم الانتقالى فى العراق حيال ماتم التوصل اليه من اتفاق مع سلطات التحالف بوضع جدول زمنى لنقل الحكم والسلطة للعراقيين بالطريقة التى يرتضيها الشعب العراقى.

ويرى المجلس الاعلى فى ذلك خطوة ايجابية على الطريق الصحيح ليتولى الشعب العراقى ادارة شؤونه وتحديد مستقبله خاصة وان البرنامج المقدم يشكل استجابة لمتطلبات عربية ودولية ويتمشى مع قرار مجلس الامن رقم/ ١٥١١/ ويتطلع المجلس ان يؤدى ذلك الى استقرار العراق الشقيق والخروج من محنته.

وعبر المجلس الاعلى عن قلقه البالغ من استمرار الاوضاع الامنية الصعبة وما ينجم عنها من معاناة انسانية للشعب العراقى الشقيق.

وفى هذا السياق أدان المجلس وبشدة التفجيرات الارهابية التى استهدفت المدنيين والمؤسسات الانسانية والدينية والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة فى العراق وعبر عن خالص تعازيه لاسر وعائلات ضحايا هذه الاعمال الارهابية وتضامنه مع دولها لمواجهة مثل هذه الجرائم.

وطالب المجلس الاعلى سلطات الاحتلال بالقيام بمسؤولياتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولى وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م المتعلقة بمسؤوليات قوات الاحتلال فى صون الامن والاستقرار فى العراق.

وفى الوقت ذاته اكد المجلس الاعلى على أهمية التعاون بين العراق ودول الجوار لمنع اية اختراقات لحدودها.

كما ادان المجلس الاعلى عمليات القتل الجماعى المتعمد للعراقيين والاسرى والمحتجزين الكويتين وغيرهم من رعايا الدول الاخرى التى ارتكبها النظام العراقى السابق وما تم اكتشافه من مقابر جماعية والتى تمثل انتهاكا صارخا وجسيما لحقوق الانسان والمبادىء الاسلامية والاخلاقية والقيم العربية.

وفى هذا الخصوص يرحب المجلس بالقرار الذى اتخذه مجلس الحكم الانتقالى بتشكيل محاكمة خاصة لمحاكمة مرتكبى هذه الجرائم وعبر المجلس الاعلى عن احر التعازى لاسر العراقيين والاسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم الذين تم التعرف على رفاتهم حتى الان وعن قلقه لاستمرار محنة الاسرى والمفقودين الذين لايزال مصيرهم مجهولا.

كما اشاد المجلس بالبيان الرئاسى الصادر عن مجلس الامن بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣م حول ما ورد فى تقرير الامين العام للامم المتحدة بشأن موضوع الاسرى والمحتجزين الكويتين وغيرهم من رعايا الدول الاخرى.

ونوه المجلس بجهود اللجنة الدولية للصليب الاحمر واللجنة الثلاثية الفرعية الفنية المنبثقة عنها وطالب جميع الاطراف المعنية بمواصلة عملها معا لوضع حد للمسائل المعلقة المتصلة بهذه القضية فى اسرع وقت ممكن.

وطالب المجلس الامم المتحدة بالتعاون مع سلطة التحالف وبجهات العراقيين المعنيين لبذل كل الجهود اللازمة لوضع حل نهائى لاعادة الممتلكات الكويتية والارشيف الوطنى لدولة الكويت الذى استولى عليه النظام العراقى السابق اثناء غزوه واحتلاله لدولة الكويت.

وبحث المجلس الاعلى قضية احتلال جمهورية ايران الاسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة متذكرا ومؤكدا على قراراته السابقة وبعد اطلاعه على الاتصالات والزيارات الهامة المتبادلة بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية اعرب المجلس الاعلى عن تطلعه الى ان تثمر تلك الاتصالات والزيارات الخطوات الايجابية الملموسة التى تسهم فى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير التعاون بين دول المجلس وجمهورية ايران الاسلامية وترسيخ الامن والاستقرار فى المنطقة.

واكد المجلس الاعلى على موقفه الثابت فى دعم حق دولة الامارات العربية المتحدة فى سيادتها على جزرها الثلاث وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجوى والجرف القارى والمنطقة الاقتصادية الخاصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لايتجزء من دولة الامارات العربية المتحدة وبعد تقييم شامل حدد المجلس الاعلى تكليفة للمجلس الوزارى الاستمرار بالنظر فى كل الوسائل السلمية التى تؤدى الى اعادة حق دولة الامارات فى جزرها الثلاث.

وتابع المجلس الاعلى بقلق التدهور الخطير للاوضاع فى الاراضى الفلسطينية المحتلة والتحديات التى تواجه عملية السلام فى الشرق الاوسط من جراء اصرار الحكومة الاسرائيلية على الاستمرار فى انتهاجها سياسة التصعيد واقتحام المدن والقرى الفلسطينية وهدمها وتشريد ابنائها واغتيال كوادرها والتمادى فى اصرارها على بناء جدار الفصل العنصرى بهدف الاستيلاء على المزيد من الاراضى الفلسطينية واجهاض خارطة الطريق والعملية السلمية الامر الذى يشكل عائقا وتحديا لكافة الجهود العربية والدولية.

وفى هذا السياق يطالب المجلس الاعلى المجتمع الدولى بالضغط على الحكومة الاسرائيلية للتوقف عن اعمالها الاستفزازية وتهديداتها لسوريا ولبنان.

وفى هذا الاطار تابع المجلس ماورد فى خطاب اريل شارون حول عزم الحكومة الاسرائيلية على اتخاذ قرار احادى الجانب لتنفيذ مايسمى بخطة الفصل فك الارتباط رافضة بذلك اجراء أية مفاوضات مع الجانب الفلسطينيواكد المجلس استنكاره الشديد لمثل هذه التدابير التى لاتخدم الجهود العربية والدولية المبذولة لاحياء عملية السلام ٠٠ واذ يدين المجلس الاعلى هذه الممارسات الاستفزازية والوحشية ليؤكد مجددا انهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى الفلسطينية والعربية التى احتلها عام ١٩٦٧ ميلادى بما فيها الجولان السورى وبقية الاراضى اللبنانية وتمكين الشعب الفلسطينى من حقه فى اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى وعاصمتها القدس الشريف ووفقا لما نصت عليه مبادرة السلام العربية والقرارات الشرعية الدولية والتى اكدت عليها مبادرة السلام وخطة الطريق حيث ان ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم فى منطقة الشرق الاوسط.

وعبر المجلس الاعلى عن ترحيبه بتبنى مجلس الامن الدولى بالاجماع بتاريخ ١٩ نوفمبر الماضى القرار رقم ١٥١٥ الذى قدمته روسيا الاتحادية والقاضى بدعم تطبيق خارطة الطريق الهادفة الى التوصل الى حل للنزاع الاسرائيلى الفلسطينى باقامة دولتين تعيشان جنبا الى جنب بامن وسلام والتاكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل ودائم لكافة الاطراف بما فى ذلك سوريا ولبنان.

واذ يجدد المجلس الاعلى التعبير عن تقديره للجهود الدولية البناءة وما قامت به اللجنة الرباعية الدولية وللجهود التى بذلها فخامة الرئيس جورج بوش ليدعو مجددا كافة الاطراف والمجتمع الدولى الى مضاعفة الجهود للضغط على الحكومة الاسرائيلية للكف عن ممارساتها العدوانية ضد ابناء الشعب الفلسطينى وبناء ماتسميه بالجدار الامنى والتعاون الجاد والصادق مع الحكومة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء السيد احمد قريع للبدء بتنفيذ خارطة الطريق لدفع عملية السلام فى اتجاهها الصحيح٠

وجدد المجلس الاعلى مطالبته لاسرائيل والمجتمع الدولى للعمل على جعل منطقة الشرق الاوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من كافة انواع اسلحة الدمار الشامل بما فيها الاسلحة النووية.

وشدد المجلس الاعلى على ضرورة انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واخضاع كافة منشاتها النووية لنظام التفتيش الدولى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفى اطار الحرص وجهود دول المجلس المتواصلة لتحقيق الامن والسلم الدوليين وادراكا لاهمية دور الامم المتحدة وتعزيز اهدافها رحب المجلس الاعلى بفكرة تطوير آليات العمل فى الامم المتحدة لتمكينها من الاسهام بشكل افضل للقيام بدورها الحيوى واعرب المجلس عن امله فى سرعة انجاز هذه الدراسة.

وعبر المجلس الاعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة والمخلصة التى بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة ال ثانى أمير دولة قطر اثناء ترؤس سموه للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الاعلى وما تحقق من انجازات هامة دفعت بمسيرة التعاون المشترك لمجلس التعاون الى مجالات وافاق ارحب والى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة.

كما عبر المجلس الاعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لصاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى ولحكومته وشعبه الكريم للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الاخوة الصادقة التى قوبل بها اخوانه قادة دول مجلس التعاون.

كما نوه القادة بما أولاه صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى لهذا الاجتماع من اهتمام ورعاية كريمة وادارة حكيمة مما كان له أكبر الاثر فى التوصل الى نتائج وقرارات هامة معبرين عن ثقتهم بان دولة الكويت اثناء ترؤسها لهذه الدورة بقيادة سموه ستسهم فى تعزيز مسيرة المجلس المباركة والمضى بها نحو افاق جديدة فى ظل الظروف المحلية والاقليمية والدولية الراهنة وبما يحقق طموحات وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون.

ويتطلع المجلس الاعلى الى اللقاء فى دورته الخامسة والعشرين ان شاء الله فى دولة الامارات العربية المتحدة خلال شهر ذى القعدة من عام ١٤٢٥ هجرية الموافق ديسمبر ٢٠٠٤ م وذلك تلبية للدعوة الكريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة.

العمل بقانون مكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية إلزامي في يناير

لجنة وزارية لدراسة جدوى ربط الدول الاعضاء بخط سكك حديدية

الترحيب بتشكيل محاكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم وعبر المجلس